أهداف السياسات اللغوية المعاصرة:
من التبعية الكولونيالية إلى حماية التعددية واللغات الوطنية

د. عبد الحفيظ اشريطية
دكتوراه تخصص لسانيات (اللغة العربية)
الجامعة: جامعة محمد الأول وجدة
المغرب

ملخص البحث:

يعالج البحث الأهداف الرئيسية الموجهة للسياسة اللغوية على المستوى العالمي مسلطا الضوء على دور النزعة القومية في بناء الهوية اللغوية للدول المستقلة وتلك الساعية لإثبات ذاتها الثقافية متجاوزة سياسات القمع. ويناقش العمل إشكالية الإرث الاستعماري حيث اختارت بعض الدول الإبقاء على لغة المستعمر للحفاظ على مصالح نخبها في حين سعت دول أخرى إلى إرساء لغاتها الوطنية تحقيقا للسيادة التامة. ويتطرق البحث إلى سياسات استيعاب المهاجرين في الدول الغربية التي تفرض لغة الأغلبية درءا للتفكك الاجتماعي رغم تنامي التوجهات الداعمة للتعددية الثقافية وتزايد أعداد المهاجرين. ويبرز النص التهديد الوجودي الذي تواجهه اللغات الأصلية للأقليات بسبب العولمة والتهميش الاقتصادي مما يجعل حمايتها جزءا لا يتجزأ من الأمن القومي الشامل. ويختتم البحث برصد تداعيات الانتشار العالمي للغة الإنجليزية والجهود المضادة التي تقودها لغات أخرى كالفرنسية لحماية فضائها الثقافي متوقعا تشكل مشهد لغوي عالمي متعدد الأقطاب بحلول منتصف القرن الحادي والعشرين تتصدره لغات كبرى من بينها اللغة العربية.

الكلمات المفتاحية: السياسة اللغوية – القومية – الاستعمار – استيعاب المهاجرين – العولمة – اللغات الأصلية – التنوع اللغوي – الأمن القومي.

Abstract:

The research addresses the primary objectives guiding global language policy highlighting the role of nationalism in constructing the linguistic identity of newly independent states and those seeking cultural self-affirmation against oppressive policies . The work discusses the complexity of the colonial legacy where certain nations opted to retain the colonizer language to preserve the interests of their elites while others strove to establish their national languages to achieve absolute sovereignty .The study touches upon immigrant assimilation policies in Western countries which impose the majority language to prevent social fragmentation despite the growing support for multiculturalism and increasing migration .The text emphasizes the existential threat faced by indigenous minority languages due to globalization and economic marginalization making their protection an integral part of comprehensive national security .The research concludes by examining the repercussions of the global spread of the English language and the counter-efforts led by other languages such as French to protect their cultural spheres predicting a multipolar global linguistic landscape by the mid-twenty-first century dominated by major languages including the Arabic language .

المقدمة:

تعد مسألة السياسة اللغوية من أبرز القضايا المحورية التي تستأثر باهتمام الباحثين في حقول علم الاجتماع اللغوي نظرا لتشابكها العميق مع مسارات بناء الدول وتشكيل الهويات القومية المتعاقبة وقد أثبتت التحولات الجيوسياسية المتسارعة أن اللغات ليست مجرد أدوات تواصلية محايدة بل هي مؤسسات مجتمعية تعكس موازين القوى وتترجم الطموحات السياسية والتوجهات الإيديولوجية للأنظمة الحاكمة وتتجسد هذه الأهمية في الكيفية التي تدير بها الدول تنوعها اللغوي حيث تتأرجح الخيارات بين صون الهوية القومية ومواجهة الإرث الكولونيالي الثقيل الذي ما زال يلقي بظلاله على البنى الاجتماعية والاقتصادية معرقلة مساعي التحرر الثقافي واللغوي وفي ظل تنامي تيارات العولمة وبروز تحديات الهجرة وتداخل الثقافات أضحت السياسات اللغوية مطالبة بابتكار آليات ناجعة لضمان التماسك الاجتماعي واستيعاب الوافدين دون المساس بالخصوصيات الثقافية الأصلية التي باتت مهددة بالانقراض ومن هذا المنطلق يسعى هذا البحث إلى تفكيك المرجعيات المتحكمة في التخطيط اللغوي واستكشاف المآلات المستقبلية للغات الوطنية في مواجهة الانتشار الكاسح للغة الإنجليزية ومساءلة قدرة السياسات المحلية على الصمود ضمن مشهد عالمي يتسم بالتنافس الشرس على فرض الهيمنة الثقافية والرمزية.

1. الانتصار للقومية

عندما نتحدث عن بعض الأنظمة السياسية من قبيل، الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وقطر والمغرب، نجد أن توجهاتها الخاصة في رسم سياستها اللغوية لم تقتصر على شرط القومية، بل كانت في بعض الأحيان، تتنافى مع تطلعات الأقلية العرقية، لأسباب قد تكون سياسية أو إيديولوجية. لكن التطورات الجيوسياسية الكبيرة التي شهدتها السنوات الأخيرة من القرن العشرين أحدثت تغييرات على توجهات السياسة اللغوية، فكان شرط القومية هو الأساس الذي قام عليه الخيار اللغوي في الكثير من الأقطار الحديثة، كما هو شأن الدول التي نشأت على أنقاض الاتحاد السوفياتي أو الأقاليم التي حصلت على الحكم الذاتي.

يذكر جبسون فرغسون Gibson Ferguson أن انتهاء الحرب الباردة بين الشرق والغرب، كان له دور كبير في ظهور القوميات العرقية التي تشكلت في دول، كما في آسيا الوسطى، مثل كازاخستان وأوزبكستان وأذربيجان وجورجيا. وفي يوغوسلافيا السابقة، مثل سلوفينيا وكرواتيا والبوسنة. إضافة إلى دول البلطيق، إستونيا ولاتيفيا وليتوانيا. فقد كانت هذه القوميات في حاجة إلى بناء هوياتها واختيار لغاتها الوطنية، فأقامت سياستها اللغوية على مبدأ القومية، تماما كما حدث في كثير من دول إفريقيا بعد استقلالها. فقد منح دستور "ما بعد الفصل العنصري" سنة 1996م بجنوب إفريقيا، مثلا، وضعا رسميا لإحدى عشرة لغة قومية. وفي أوروبا، استدعت السياسة اللغوية في الأقاليم التي تتمتع بالحكم الذاتي مراجعة لغاتها القومية وإعادة تقييمها، والعمل على جعلها في وضع مساوٍ للغة الأغلبية، كما حدث بويلز واسكتلندا بالمملكة المتحدة، وإقليم الباسك بإسبانيا[1].

لقد عملت هذه الأقطار، كغيرها من القوميات التي انتزعت استقلالها، أو تلك التي تحقق الاعتراف بها في ظل الأغلبية، على إثبات ذاتها الثقافية، وتجاوز مرحلة القمع التي أضعفتها بشكل كبير. فهي، أولا وأخيرا، "ذات"، وهذه الذات لا تحيا إلا بمراعاة هويتها وخصوصياتها الثقافية، وإظهار اعتبارها، بعيدا عن كل أساليب القمع، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإعلامية.

إن احترام الذات القومية والثقة فيها، والتلقائية، في الإبداع التي تقترن بالقدرة على استعمال اللغة المشكّلة لشخصية الفرد منذ الطفولة الأولى، تمثل الأسس التي تُبنى عليها السياسات والمؤسسات الديموقراطية. يؤكد لينين Lenin على أن منع الفرد من استعمال لغته هو عين القمع، ويقول:

1 Gibson Ferguson, language planning and education (Ibid). P 5.

"إن أي دولة ديموقراطية مُطالبة بضمان حرية تامة للغات الفطرية، وإلغاء أي امتيازات لأي لغة على أخرى. إن الدولة الديموقراطية لا تسمح بقمع أو سيطرة أي قومية على أخرى، في إقليم معين، أو في أي فرع من الشؤون العامة"[2]

في هذا السياق، يؤكد جوشوا فيشمان على أن القومية (وحدة فكر)، ويشرح أهميتها في بناء اللغة، فهي بالنسبة له، (تعزز وحدة الوطن وتُبقي عليه صحيحا معافى)، كما أنها تظل قوية في توجيه الأمة وبناء نهضتها الثقافية، فهي المفسر الحقيقي الحي للتراث المادي واللامادي. ومسألة اللغة؛ تحتاج للتحليل والتمحيص في فترات الاستعمار، ويزداد التدقيق والتمحيص في مرحلة ما بعد الاستعمار (post-colonial)، حيث يتم تشكيل لغة وطنية (National Language)، عادة ما تأخذ شكلا من أشكال تخطيط اللغة لحل مشاكل اللغة، حيث يتمّ تنقية اللغة الوطنية من التأثيرات الخارجية، والتراكيب غير المرغوب فيها[3].

2. الاستعمار

أشار عبد القادر الفاسي الفهري إلى أن إتقان لغة السلطة الكولونيالية السابقة في إفريقيا ما بعد الاستعمار (سواء كانت إنجليزية أو فرنسية أو برتغالية) يمثل رأس مال ثقافي (Cultural Capital)، وسِمة للموقع الطبقي للفرد، لأن هذه القدرة ترفع من شأن المتكلّم ليُصنَّف ضمن النّخبة الحاكمة، وهذا يُذكّر بنظرية بورديو في تطور الأسواق اللغوية[4]. ثم إن العلائق السلمية بين مختلف التنوعات اللغوية أو اللغات، هي انعكاس لعلائق السيطرة والقوى التي نمت تاريخيا بين المتكلمين. وقد اكتسبت اللغات الكولونيالية (مشروعيتها) نتيجة الغزو الاستعماري، وعزّزت سيطرتُها الهيمنةَ فيما بعد. وقد أدى هذا الوضع، في كثير من الأحيان إلى سياسة لفائدة "النّخبة المغلقة" على اللغة المهيمنة ومصالحها، وإقصاء الجماهير الشعبية، عن طريق هذه السياسة اللغوية[5].

إننا عندما نتحدث عن لغة المستعمر، فلا نعني بذلك مجرد معجم يمكن التخلص منه واستبداله في أية لحظة، ليس بهذه السهولة، فدولة (ما بعد الاستعمار) تخضع لإعادة البناء، فتقوم ركائزها على منهج جديد، وتتأسس بها نخبة نافذة، تضمن استمرارية مصالح الاستعمار. أضف إلى ذلك، التزاماتها السياسية والاقتصادية. وفي حالات أخرى، يكون اختيار بقاء لغة المستعمر قرارا سياديا للدولة نفسها، تفاديا للخلافات القومية التي يمكن أن تنشأ في ظل التنوع القومي واللغوي.

أنغولا مثلا، من البلدان الإفريقية التي اختارت الحفاظ على لغة المستعمر لغة رسمية حين اعتبرت اللغة البرتغالية (غنيمة حرب). ثم حكومات موزنبيق والرأس الأخضر التي قررت، مباشرة بعد إعلان الاستقلال، اعتماد اللغة البرتغالية لغة مشتركة، ولغة للتدريس أيضا. على عكس دول أخرى ذات التوجه القومي، التي حرصت على استئصال لغة الاستعمار واعتبارها مظهرا من مظاهر الاحتلال، كالجزائر مثلا، التي ارتبط استقلالها بالتعريب، وسعت بكل قوة إلى الانفصال عن الإمبريالية الثقافية الفرنسية، وبناء هوية جديدة. وهنا تكمن الصعوبة التي تحدثنا عنها آنفا، إذ كيف يمكن التخلص من لغة هي في الوقت نفسه لغة "التقدم الاجتماعية"، واللغة التي تستخدمها الطبقة البرجوازية والمدارس المرموقة[6].

---

2 عبد القادر الفاسي الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربية، بحثا عن بيئة طبيعية، عادلة، ديموقراطية، وناجعة. (مرجع سابق) ص 118

3 عبد العظيم أحمد عبد العظيم، التخطيط اللغوي للعبرية في فلسطين. مجلة التخطيط والسياسة اللغوية، السنة الأولى – العدد الأول (محرم 1437هـ / أكتوبر 2015 م). مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية. الرياض، المملكة العربية السعودية. ص 84

4 عبد القادر الفاسي الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربية، بحثا عن بيئة طبيعية، عادلة، ديموقراطية، وناجعة. (مرجع سابق). ص 118

5 نفسه. ص 118 – 119

6 Alexandra Filhon, Linguistic Practices in Migration Models of Integration, language policies and the Establishment of a Social Hierarchy of languages. INTERACT Research Report. European Univesity Institute. February 2013. P 8

تحدث عبد القادر الفاسي الفهري عن مسألة الفرنكوفونية بدول المغرب الكبير، ومن أبرز ما أكد؛ الارتباط الوثيق بين الفرنكوفونية والاستعمار، "فعبرها تبلورت التبعية اللغوية والسياسية والاقتصادية، وفقدت الدول استقلالية قرارها في شؤون اللغة، وهو ما يتنافى مع مبادئ الديموقراطية والحقوق اللغوية. فالفرنكوفونية، كما تتجسد على أرض الواقع بوقوفها حاجزا في وجه التحرر الثقافي واللغوي والعلمي، وبنفيها الرشد اللغوي عن شعوب البلدان المنضوية في مؤسساتها السياسية والاقتصادية، وبعدائها للغة والثقافة الوطنية وإخلالها بنظم التربية والتكوين، فإنها تبقى عائقا أمام الديموقراطية والتنمية في آن معا. ففي مجال اللغة على وجه الخصوص، تحول الفرنكوفونية دون النهوض باللغات الوطنية الرسمية، بل وتعمل على هزّ استقرارها بشتى الوسائل، وتحول أيضا دون قيام توجهات لغوية تعددية متّزنة ونافعة في دعم اللغة العربية في مرجعيتها وأدبياتها"[7].

3. استيعاب المهاجرين

تستقبل أمريكا الشمالية وأوروبا وأستراليا، سنويا، أعدادا كبيرة من المهاجرين، وهو ما يفتح أبوابها على ثقافات ولغات متعددة، وبخاصة في حواضرها الكبرى. لذلك، كانت مُلزمة بالاستجابة السياسية لتشكيل "المناعة الثقافية" عبر تأطير المهاجرين وإدماجهم في لغة الأغلبية السائدة، مع ضمان حريتهم في استخدام لغاتهم الأصلية في حياتهم الخاصة فقط[8].

في المملكة المتحدة مثلا، كثيرا ما ربط السياسيون استخدام غير الإنجليزية بالتفكك الاجتماعي، على الرغم من احتفائهم بالتنوع اللغوي الذي تتميز به البلاد. فقد وصف رئيس وزراء بريطانيا ديفيد كاميرون David Cameron عام 2011 تحدّثَ المهاجرين بغير الإنجليزية بـ "المزعج"، وهو بهذا يردّد تعليقا كان قد أدلى به سلفه توني بلير Tony Blair الذي قال في أعقاب التفجيرات الإرهابية بلندن عام 2005:

"هناك أشخاص يعيشون هنا (المملكة المتحدة) منذ عشرين عاما، ومازالوا لا يتحدثون اللغة الإنجليزية...وهذا يقلقني، لأنه انعزال غير صحي"[9]

ظلت سياسة الاستيعاب هذه، بأوروبا وغيرها من مناطق الجذب، مدعومة بسياسة لغوية حازمة، أدت في كثير من الأحيان إلى فقدان الجيل الثالث من المهاجرين للغاتهم الأصلية. لكن التطورات التي شهدتها القوانين الدولية ومجال الحريات الثقافية، تجعلنا نتساءل حول ما إذا كانت سياسة الاستيعاب الثقافي ستستمر. حسب فرغسون، يبدو أن هذا غير ممكن، ويُرجع ذلك إلى عدة عوامل:

أ – الحجم المتزايد الذي شهدته الهجرة العالمية في العقود الأخيرة أدى إلى تضخيم حجم مجتمعات الأقليات اللغوية، وهو ما يزيد من احتمالية اعتماد هذه المجتمعات على لغاتها الأصلية.

ب – بروز إيديولوجية "الثقافات المتعددة" عزز المطالبة بتمثيلٍ أكبر للغات وهويات الأقليات في المجال العام.

ج – ميل المهاجرين إلى الحفاظ على روابط ثقافية متينة مع بلدانهم الأصلية[10].

4. الخوف من فقدان اللغات الأصلية

يرتبط الخوف من فقدان اللغات الأصلية بالداعي القومي الذي تحدثنا عنه سابقا، ففي ظل الحركة المستمرة للعولمة، باتت اللغات الأصلية للأقليات محط تهديد، لذا؛ نجدها تبحث لنفسها عن فرصة سياسية تثبت من خلالها ذاتها الثقافية، وتضمن حق الحياة. لكن؛ على الرغم من

---

7 عبد الإله بلقزيز. الفرنكوفونية، إيديولوجيا، سياسات، تحدي ثقافي – لغوي (حلقة نقاشية نظمها مركز دراسات الوحدة العربية). (مرجع سابق) ص 73- 74

8 Gibson Ferguson, language planning and aducation. (Ibid) P 6-7

9 James Simpson & Anne Whilteside, ADULT LANGUAGE EDUCATION AND MIGRATION ; Challenging Agendas in Policy and Practice. Routledge, First published 2015. P 202.

10 Gibson Ferguson, language planning and aducation.(Ibid) P 6-7.

شعارات التعددية التي عزّزت مطالب اللغات المهدَّدة، إلا أن التطور الاقتصادي كان في صالح اللغات العالمية. فاللغة لا يمكنها أن تخرج عن مسار التطور الاجتماعي الذي يفرض حاجات اتصالية جديدة. وقد بحث طبيعة هذا التماثل بتعمق كبير روسي لاندي Rossi Landi، وفكرته الأساس هي أن اللغة نتاج للعمل الجمعي وثروة اجتماعية متراكمة[11].

في ظل هذا التعالق القوي بين اللغة والاقتصاد، يبقى الخوف من فقدان اللغات الأصلية للأقليات القومية من أكبر اهتمامات منظري السياسة اللغوية. فالإحصاءات تشير إلى أن 90 بالمئة من اللغات الأصلية للأقليات بالعالم في طريقها إلى الانقراض، خاصة أن معظمها شفهي فقط. ويربط كثير من المحللين هذه النتيجة بالعولمة، التي عمّقت العزلة الثقافية للأقليات القومية بتهميشها اقتصاديا واجتماعيا[12]. "فعلى الرغم من تحقيق هذه القوميات لذاتها السياسية، إلا أنها ما زالت تطمح إلى ذاتها الثقافية الهوياتية، فلا هوية من غير لغة، ولا أمن من غير لغة. ومعركة السيادة ساحتها رأس المال الرمزي، تماما كما تكون ساحتها على مشارف الأمن العسكري، والأمن الاقتصادي، والغذائي، والمائي. كلها جداول تصبّ في نهر الأمن القومي"[13].

5. مواجهة الانتشار العالمي للغة الإنجليزية

إن أكثر ما يرتبط بالعولمة هو الانتشار الواسع للغة الإنجليزية، الأمر الذي شكل تهديدا للتنوع اللغوي ولحيوية اللغات الوطنية. وقد عمّ القلق، أيضا، اللغات الأكثر انتشارا في العالم، كالفرنسية مثلا، فواضِعو السياسة اللغوية الفرنسية أنفسهم أصبحوا أقل تحكما في دينامية انتشار لغتهم[14]. زد على ذلك أن هيمنة اللغة الإنجليزية تتعارض مع مبدأ التنوع، ومع ضمان الحرية التامة للغات الأخرى، وبخاصة لغات الأقليات القومية. ففي كثير من الدول حديثة الاستقلال، تتحكّم نخبة ناطقة بالإنجليزية، وهي نخبة محدودة جدا، بينما تظل الجماهير الشعبية مُقصاه. وفي هذا الشأن، يؤكد طوفيلسون Toffelson أن نظاما عالميا أكثر عدالة وإنصافا يتطلب فهم الكيفية التي يمكن أن يصل بها الناس إلى مراقبة المؤسسات[15].

لعل طوفيلسون يشير من خلال كلامه إلى ضرورة إنصاف اللغة/اللغات الوطنية، عبر التمكين لها في العمل السياسي، وضمان حق المتحدثين بها في التواصل مع مختلف مؤسسات الدولة. ولا شك أن غياب الرابط اللغوي بين الجماهير الشعبية والمؤسسات السياسية من داخل الدولة نفسها، من شأنه أن يقوض الاستقرار. ناهيك عن فقدان الثقة، والشعور المستمر بالانفصال عن هذه المؤسسات.

إضافة إلى ذلك، فقد بات الكثير من الثقافات يعيش تحت الضغط الذي تمارسه العولمة بإنجليزيتها، وهو ما دفع بهذه الثقافات إلى تبني خطط وقائية، إن صح التعبير، تضمن بقاءها واستمراريتها. فمن خلال أهداف الفرنكفونية في المجال الثقافي على سبيل المثال، تحاول فرنسا الإبقاء على اللغة والثقافة الفرنسيتين صامدتين بوجه تحدّي الإنجليزية لهما، وذلك من خلال تبني الفرنكفونية لمبدأ (التنوع الثقافي والتعدد اللغوي) الرامي إلى مواجهة العولمة الأمريكية التي بدأت تطال؛ ليس فقط الدول والحكومات الفرنكفونية فحسب، بل وفرنسا في عقر دارها، وهذا ما دفع فرنسا إلى المناداة في المحافل الدولية بإنشاء مجتمع لغوي عالمي لا يقوم على التماثل الثقافي الذي تفرضه العولمة الأمريكية، بغية التخلص من هيمنة الثقافة الأمريكية واعتلائها مرتبة العالمية والأممية. وهكذا؛ فإن الأهداف الأولى للفرانكفونية قد تمثّلت، آنذاك، بالتطلع نحو تحقيق أهداف لغوية جغرافية، والعمل على توثيق الروابط الثقافية بين أعضائها، وتأكيد أن اللغة الفرنسية تمثّل كتلة عالمية كبيرة تستطيع أن

11 عبد القادر الفاسي الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربية، بحثا عن بيئة طبيعية، عادلة، ديموقراطية، وناجعة. (مرجع سابق). ص 275.

12 Gibson Ferguson, language planning and aducation. (Ibid) P 7.

13 عبد السلام المسدي، الهوية العربية والأمن اللغوي، دراسة وتوثيق. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. بيروت، لبنان. الطبعة الأولى، يوليوز 2014. ص 314.

14 Gibson Ferguson, language planning and aducation. (Ibid) P 7-8.

15 عبد القادر الفاسي الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربية، بحثا عن بيئة طبيعية، عادلة، ديموقراطية، وناجعة. (مرجع سابق) ص 119.

تواجه المدّ الأنكلوفوني في العالم. غير أن الظروف وبزوغ الولايات المتحدة بصفتها قوة عظمى وحيدة جعل فرنسا تضيف إلى البعد الثقافي للفرنكفونية أبعادا أخرى سياسية ودبلوماسية[16].

في ظل البحث عن إنصاف اللغات الوطنية التي ما زالت تستنهض نفسها في سياق محكوم بالعولمة، يتحدث ديفيد غرادول David Graddol عن مستقبل اللغة الإنجليزية، مستبعدا أن تبرز لغة أخرى لتحل محلها، وتكون لغة عالمية في الخمسين عاما المقبلة، لأن السياق الذي برزت فيه اللغة الإنجليزية لا يمكن أن يتكرر مع أي لغة أخرى خلال القرن الحادي والعشرين على الأقل. قد يبدو أن مجموعة من اللغات بدأت تظهر بقوة، لكنها ستظل محدودة النفوذ في قواعد إقليمية محددة. وبالنظر إلى تطور النشاط الاقتصادي وحركة الاتصالات والملاحة بين بلدان آسيا، يمكننا أن نتحدّث عن ثلاثة سيناريوهات تحدد وضعية اللغة الإنجليزية في هذه البلدان خلال القرن الحادي والعشرين:

أ – السيناريو الأول: ستظل اللغة الإنجليزية لغة التواصل الدولي بآسيا، وسيكون الاستثمار فيها أنفع وأنجع من التخلص منها.

ب – السيناريو الثاني: ستفرض لغة الماندرين نفسها إقليميا، كلغة مشتركة تتواصل بها مناطق وأقاليم الصين الكبرى (هونغ كونغ وبيكين وشنغهاي وتايوان).

ج – السيناريو الثالث: سيتم اعتماد العديد من اللغات الإقليمية بآسيا، لأن تطور حركة الاقتصاد سيفرض التعامل مع بيئات لغوية مختلفة.

هذا فيما يتعلّق بالسياق الأسيوي، أما فيما يخص السياق العالمي، وتماشيا مع تقرير أعده غرادول عن مستقبل اللغات والنظام اللغوي العالمي المرتقب، يمكن التفاؤل بأن العولمة ستفرز أكثر من قطب لغوي على الأرجح، وسيتشكل مستقبل اللغات الكبرى التي ستصبح سائدة مع منتصف القرن الواحد والعشرين وهي: الصينية والهند/أوردو والإنجليزية والإسبانية والعربية. وستفقد الفرنسية مكانها ضمن اللغات الكبرى، بعد أن كانت تنافس الإنجليزية في هذا الوضع[17].

خاتمة:

تأسيسا على ما سبق نخلص إلى أن هندسة السياسة اللغوية تمثل ركيزة أساسية في صيانة الأمن القومي الشامل ولا يمكن فصلها بأي حال من الأحوال عن سياقات التحرر الثقافي والنهوض الاقتصادي ولقد أظهرت المقاربات التحليلية المعتمدة في هذا البحث أن التحديات التي تفرضها العولمة والانتشار الواسع للغة الإنجليزية تضع اللغات الأصلية والوطنية أمام مفترق طرق حاسم يتطلب إرساء تخطيط لغوي استراتيجي يحمي الرصيد الرمزي للأمم ويحول دون استلاب هوياتها ورغم شراسة الهيمنة اللغوية التي تفرضه قوى السوق وتراكمات الحقبة الاستعمارية فإن المؤشرات الراهنة والدراسات الاستشرافية تبشر بتشكل خارطة لغوية عالمية جديدة تقوم على التعددية القطبية مما يمنح لغات كبرى كاللغة العربية فرصا سانحة لتعزيز ريادتها وتأثيرها العالمي ويبقى الرهان الحقيقي معقودا على مدى قدرة صناع القرار على بلورة سياسات لغوية ديمقراطية ومنصفة تقطع مع رواسب التبعية وتؤسس لمجتمعات تحترم التنوع الثقافي وتكفل الحقوق اللغوية لجميع المكونات المجتمعية بعيدا عن كل أشكال الإقصاء والتهميش

16 وليد كاصد الزيدي، الفرانكوفونية، دراسة المصطلح والمفهوم والتطور التأريخي. (مرجع سابق) ص 78- 88.

17 عبد القادر الفاسي الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربية، بحثا عن بيئة طبيعية، عادلة، ديموقراطية، وناجعة. (مرجع سابق) ص 261.